الذكر كقوله ان كنت لقاضي بحق يوم بينكم لو لم تمنوا ابو علي عبيد ويجوز الغاوها اي
اي الغا ان المكسورة وهي كثير نحو وان كل لما متاع الحيوة الدنيا ان كل لما عليها حافظ
بتخفيف لما وان كل لما جميع لدينا محضرون ويجوز اعمالها بدليل وان كلا لما ليوفينهم في
قراءة بعض السبعة وحكاية سيبويه الماضية ان عمرا لمنطلق وههنا اربع سوال الاول
ما وجه التفرقة بين ان وان المخففتين حيث اوجبوا اعمال الاولى وهي المفتوحة دون
الثانية وهي المكسورة مع ان القياس يقتضي عدم التفرقة لان المشددتين عملتا لشبههما
بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو معروف وقد زال بتخفيفهما الشبه اللفظي لانه اعتبر في قسم
الاخر فان كان نقصان هذا الوجه من الشبه مجوزا للالغا لوجود الشبه المعنوي مجوزا للاعمال
فينبغي ان يستويا في جواز الوجهين فان كان فوات الشبه اللفظي لا يقتصر لقوة الشبه المعنوي
فليستويا في وجوب الاعمال الثاني اذ حيث فرق بينهما فينبغي ان تكون التفرقة بالعكس
لقوة الاصل وهو المكسورة بالنسبة الى الفرع وهو المفتوحة الثالث حيث انهم اعملوا
ان اعملوها في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا عمل ان اعملوها في ظاهر لا مقدر فما الحكمة
في ذلك الرابع لم اوجبوا في ذلك المقدر ان يكون ضميرا ولم يجوزوا كونه اسما ظاهرا
والجواب عن السوال الاول لانه لما كان بين الجملة الواقعة بعد ان المفتوحة المخففة
وبينها ارتباط معنوي لانها مع جملتها في تقدير مفرد اذ هي مصدرية ارادوا ان يكون بينهما
ايضا ارتباط لفظي ليطابق اللفظ والمعنى ولا كذلك المكسورة مع جملتها فافترقا ولا بعد
في اختصاص الفرع بما لم يوجد في الاصل لاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك الا ترى ان
لات فرع لا وعمل لا قليل ومختلف فيه وعمل لات كثير ومجمع عليه لشبهها باصلها الذي هو
ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا وبهذا ظهر الجواب عن السوال الثاني واما الثالث
فجوابه انه لما كان المفتوحة فرعا عن المكسورة كان في اعمالها ظاهرا دائما مزية للفرع على
الاصل في الظاهر فجعلوها في الصورة الظاهرة كالملغات واعملوا ان المكسورة المخففة
في اسم ظاهر لهي يحسب الظاهر انه قد لا بالاصل على فرعه اذ العمل في الظاهر اقوى من العمل

مقدر

مقدر وبهذا يظهر اختصاص عملها بالضمير ايضا لانه فرع عن الظاهر الذي يفسره وظهر الجواب
عن السوال الرابع والله اعلم بالصواب وكذا يجوز الغاء كان في الاصح وكذا في الكافية
الا انه عبر بقوله فتلغى في الاصح وظاهر كلام ابن مالك انها اذا خففت لا تلغى بل تعمل في ضمير
شان او غيره ومثلوا الضمير الشان بقوله ووجه مشرق النحر كان ثدياه حقان اي كانه
ثدياه حقان ولا يظهر لي تعيينه لذلك لجواز كون هذا الضمير المقدر عائدا الى النحر
ومثلوا لغير الضمير الشان بقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم
على رواية من رفع ظبية اي كانها ظبية والموافات الاتيان والمقسم المحسن وتعطو تتطاول
الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل اورق اي صار ذا ورق
والسلم شجر يعظم وله شوك ويختص اي لا الحرف المخففة على الفعل بزوال المقتضي لاختصاصهن
بالاسماء وهو الشبه بالفعل لفظا ومعنى اذ الشبه اللفظي قد زال بالتخفيف فصدق زوال
الشبه في مجموع الامرين فانحطت عن تلك الرتبة لكن ان المكسورة المخففة يدخولها اي
الذي يقع بعدها او يدخل هي عليه هو ود ونحل المبتدا فقط اي الافعال الناسخة على
المبتدا ولا تدخل على غيرها من الافعال نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان كانت
لكبيرة تالله ان كدت لتردين والسر فيه انهم لما اخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل او
في الفعل الداخلة هي عليه ان يكون من افعال المبتدا والخبر ليلا يزول وضعها بالكلية
الا ترى انها اذا دخلت على ما ذكرنا تكون مقتضاها موثرا عليها بحسب المعنى اذ معنى ان
كان زيد لقايما ان زيدا لقايم فان قلت فقد صرحوا بان الغالب على الفعل الناسخ الذي
تدخل هي عليه ان يكون ماضيا فما حكمه فيه قلت لما كانت ان بتخفيفها شبيهة بالفعل
الماضي لفظا لبنائها على الفتح وكونها على ثلاثة احرف ومعنى الها في معنى اكدت قصدوا
بعد تخفيفها ان يدخلوها غالبا على مشابهها لفظا ومعنى وهو الماضي خلافا للكوفية
وهذا الكلام ليس بجيد لان ظاهره ان الكوفيين وافقوا على ان ان المكسورة
المشددة تخفف فيجوز الغاوها ولكن خالفوا في ان يدخولها من الافعال لا يلزم في

Copyright © King Saud University